الخروج من الأزمة في فلسطين
(اقتراح)

بروفيسور عبد الستار قاسم

2/تشرين أول/2006

الأزمة أو المأزق أو الورطة التي يعاني منها شعب فلسطين في الضفة والقطاع معقدة جدا، وتتطلب جهودا مهنية وخبرات طويلة وأفكارا خلاقة للخروج منها. إنما كمعالجة جزئية لما نحن فيه الآن من مشاكل أمنية ومالية، أرى أن الحل يتوقف بداية وقبل كل شيء على ما نبذل نحن من تضحيات وليس بناء على ما يقدم لنا الغير من مساعدات. الحل وطني داخلي يقوم على الأخلاق الإسلامية ويركز على التكافل والتضامن، ولا ينسى أننا تحت احتلال.

أمنيا: لكي نعيش بهدوء داخلي، أرى التالي:

1- اعتبار كل سلاح علني سلاحا خائنا بغض النظر عن مصدره وحامله. السلاح الوطني لا يمكن أن يكون سلاحا علنيا؛
2- حل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحل القوة التنفيذية مع الإبقاء على قوة الشرطة فقط. أجهزة أمنية علنية تحت الاحتلال لا يمكن أن تخدم الأمن الفلسطيني. هذا مع ضرورة البحث عن حلول اقتصادية لأفراد هذه الأجهزة؛
3- فصل السلطة الإدارية عن المقاومة الفلسطينية؛
4- تشكيل غرفة عمليات سرية مشتركة لفصائل المقاومة، مع عدم تدخلها بالحياة الإدارية للشعب الفلسطيني.

ماليا: لا يوجد حل اسمه التسول أو الاعتماد على العدو في لقمة الخبز، بل هناك حل يعتمد على القوى الذاتية أولا. وأرى التالي:

1- يوافق الذين يتقاضون رواتب على التنازل مؤقتا عن 20% من رواتبهم الشهرية لصالح الميزانية العامة التي تدفع رواتب الموظفين الحكوميين. هناك من يتقاضون رواتب الآن مثل موظفي الجامعات والمصارف والمؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة وأفراد كثر من منتسبي الفصائل المتناحرة. يقبل الموظفون الحكوميون ب 80% من الراتب. يعاد المال لكل من ساهم بعد انفراج الحصار.
2- يجب أن تتبنى الحكومة سياسة اقتصادية جديدة تشجع الإنتاج الفلسطيني وتمنع استيراد كل السلع والبضائع المنافسة والسلع التي لا نحتاجها وهي سلع استهلاكية كمالية.
3- تفتح الحكومة ملفات الفساد بهدف استعادة أموال الشعب الفلسطيني من الفاسدين. تقوم الحكومة باستعادة كل السيارات الموجودة لدى أجهزة السلطة بما فيها سيارات الرئاسة ورئاسة الوزراء وبيعها في المزاد العلني. يمكن أن تبقي بعض السيارات بيد شرطة أمناء ومستشفيات ودفاع مدني. وتخلي كل العمارات المستأجرة وتكتفي بمواقع بسيطة لتكون مراكز إدارة.
4- تعمل الحكومة على إعادة تأهيل السلوك الاستهلاكي للناس، وبث عزيمة السلوك الإنتاجي. وهنا عليها تبني سياسة الهبوط بالمستوى الاستهلاكي، وبالرسوم والأقساط التي يدفعها الناس مقابل الخدمات. مشكلتنا أننا نستهلك أكثر مما ننتج.

بسم الله الرحمن الرحيم

20/أيار/2007

القضاء على الأزمة الأمنية الفلسطينية

بروفيسور عبد الستار قاسم

كنت أتمنى أن تخيب توقعاتي حول تفاقم الانفلات الأمني في الشارع الفلسطيني، وحول الصراع الدموي بين فتح وحماس، لكن المعطيات الموضوعية أكبر بكثير من التمنيات. لقد تقدمت باقتراحات ومشاريع أمنية كثيرة عبر الزمن، لكنني لم أجد أذنا صاغية حتى من جمهور الناس الذين يطلبون حلا كلما بثوا همومهم الأمنية. أجدد هنا اقتراحي لإحلال الأمن الداخلي الفلسطيني، وألخصه بالتالي:

1- اعتبار كل سلاح علني بما فيه سلاح المهرجانات والأفراح والجنازات سلاحا خائنا، ويجب التعامل معه على هذا الأساس من قبل جميع الناس الفصائل وقوى الشرطة. تقوم جميع وسائل الإعلام الفلسطينية بشن حملة إعلامية واسعة ومكثفة ضد كل سلاح علني عدا سلاح الشرطة الفلسطينية؛
2- سلاح المقاومة ليس سلاحا علنيا، وقوته في سريته؛
3- السلاح المرخص إسرائيليا ليس سلاحا وطنيا ويجب التخلص منه بطريقة أو بأخرى. السلاح المرخص إسرائيليا هو السلاح الذي سمحت إسرائيل بإدخاله وفق اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات، وذلك السلاح الذي تم تزويد الأجهزة الأمنية به بعد ذلك بمعرفة إسرائيل ورعايتها؛
4- حل الأجهزة الأمنية الفلسطينية عدا جهاز الشرطة، وحل القوة التنفيذية التي أقامتها حركة حماس. الأجهزة الأمنية الفلسطينية لا تستطيع الدفاع عن الأمن الوطني الفلسطيني، ولا تستطيع مواجهة كتيبة صهيونية. إنها أجهزة علنية، ومن السهل على إسرائيل استهداف العناصر التي ترى فيها عدوا؛
5- البحث عن أعمال إنتاجية لأعضاء الأجهزة الأمنية المحلولة مع الإبقاء على رواتبهم الحالية وذلك حفاظا على لقمة خبز عائلاتهم؛
6- إقالة قادة جهاز الشرطة الأساسيين على مستوى الضفة والقطاع وعلى مستوى المحافظات، وتعيين قادة وطنيين مستقلين لا علاقة لهم بالفصائل الفلسطينية؛ كما أنه يجب تعيين محافظين من الوطنيين المستقلين. التوصية بتعيين هؤلاء يتم بالتوافق بين رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة، ويصادق عليها من قبل المجلس التشريعي بعد تفحص السجلات الشخصية؛
7- تكون الشرطة مسؤولة عن الأمن المدني (الداخلي) في الضفة والقطاع يحظر على الفصائل التدخل بالأمن المدني الفلسطيني إلا إذا طلبت قيادة الشرطة ذلك بكتاب خطي يوضح الأسباب الموجبة لذلك، ويحدد تماما مجال ومدى التدخل المطلوب، والمكان والزمان المطلوب فيهما التدخل.
8- مسؤولية مرافقة رئيس السلطة ورئيس الوزراء وغيرهما تقع على عاتق الشرطة فقط؛

9- لا يحق لأي شخص أو جهة أن تشكل حراسة خاصة حتى لو كان على مستوى الحرس الشخصي.

10- تتعاون الفصائل مع الشرطة لضبط عناصرها وإعادتها إلى ممارسة النشاطات التي تعهدت بممارستها نحو التحرير. إذا رغبت بعض الفصائل أن تتخلى عن المقاومة فإن عليها إلقاء السلام والتحول إلى أحزاب سياسية والانخراط في الحياة المدنية؛

11- يكون الأمن الوطني من صلاحية فصائل المقاومة، وتقوم هذه الفصائل بالترتيب فيما بينها لإقامة غرفة عمليات مشتركة سرية منفصلة تماما عن المستوى السياسي. الفصائل المقاومة لا تتدخل بالحياة المدنية سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو إداريا، لكنه من حقها أن يتم ترتيب الأوضاع المدنية بطريقة تخدم عملية مواجهة الاحتلال وهدف التحرير؛

12- محاصرة تجار السلاح ومحاسبتهم؛

13- إقامة جهاز قضاء يستجيب لمتطلبات العدل وإقامة الميزان؛

14- تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الاقتتال الذي جرى في قطاع غزة؛

15- إشراك جمهور الناس في حراسة المتطلبات الأمنية الفلسطينية؛

16- تتم الترتيبات الأمنية الفلسطينية بإرادة فلسطينية حرة وبمعزل عن القوى الخارجية؛

17- يصار إلى وضع ميثاق فلسطيني يجمع عليه الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم ليكون البوصلة التي يهتدي بها الجميع ويُحاسب وفقها الجميع.

لا حل لمشاكل الشعب الفلسطيني الأمنية إلا بمعالجة الأسباب التي أدت إلى وجودها. النقاط أعلاه تقضي على الأسباب.